E/2005/41
E/ESCWA/23/10

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة الثالثة والعشـــرين

٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠٠٥

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرمـــوز الإحالـــة إلـــى وثيقـــة من وثائـــق الأمم المتحدة.

E/2005/41

E/ESCWA/23/10

ISSN: 1011-7024

05-0316

منشورات الأمم المتحدة

موجـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الثالثة والعشرين عملاً بقراريها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في دمشق في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥.

ونظرت اللجنة في مواضيع عديدة مدرجة على جدول أعمالها تتناول القضايا الملحة في المنطقة، والمتعلقة بالأمن والسلم وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والسياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء.

كما نظرت اللجنة في بنود تتعلق بعملها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين ضمن تقرير للأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة تناول في أربعة أجزاء تنفيذ أنشطة البرنامج العادي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والوضع المالي والميزانية، وبرنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية، وتوصيات مكتب الرقابة الداخلية للأمم المتحدة عن مراجعته لحسابات لجان الأمم المتحدة الإقليمية. وتضمن جدول الأعمال كذلك بنوداً تناولت مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية.

وتخلل الدورة اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، وفتح باب التوقيع عليها. وقد وقع عليها خلال الدورة ثمانية أعضاء.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها إعلان دمشق بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة غربي آسيا، لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه، ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين، وعرضاً موجزاً عن أهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٤
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٣	٥
الثاني- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	٤	٧
الثالث- مواضيع البحث والمناقشة	٥-٥٠	٢٤
ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثالثة والعشرين للجنة	٥	٢٤
باء- القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا	٦-٢٢	٢٤
جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٢٣-٣٦	٣١
دال- مناقشة عامة: مجمل القضايا المطروحة على الدورة الثالثة والعشرين للجنة	٣٧-٣٨	٣٣
هاء- اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي	٣٩-٤١	٣٤
واو- مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤٢-٤٣	٣٤
زاي- التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية	٤٤-٤٧	٣٥
حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة	٤٨-٤٩	٣٥
طاء- ما يستجد من أعمال	٥٠	٣٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين	.....	٥١	٣٦
الخامس- تنظيم أعمال الدورة	.....	٥٢-٦٤	٣٦
ألف- المكان وموعد الانعقاد	.....	٥٢	٣٦
باء- الافتتاح	.....	٥٣-٥٨	٣٦
جيم- الحضور	.....	٥٩	٣٧
دال- انتخاب أعضاء المكتب	.....	٦٠	٣٨
هاء- وثائق التفويض	.....	٦١	٣٨
واو- جدول الأعمال	.....	٦٢-٦٣	٣٨
زاي- الوثائق	.....	٦٤	٣٩
المرفق الأول- قائمة المشاركين	.....		٤٠
المرفق الثاني- قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين	.....		٥٢

مقدمـــة

١- عُقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الثالثة والعشرين عملاً بأحكام قرار اللجنـــة ١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن تواتر دورات اللجنة الوزارية.

٢- ويستعرض هذا التقرير أعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين المنعقـــدة، فـــي خمـــس جلســـات عامة، في دمشق في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة، المنعقدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، إعلان دمشق بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه، وفيما يلي الإعلان:

إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ في عام ٢٠٠٠،

وإذ تدرك أهمية التحدي الأساسي الذي تواجهه المنطقة اليوم والمتمثل في جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح شعوب المنطقة عن طريق خلق مستقبل مشترك يرتكز على المبادئ الإنسانية المنصفة والسامية،

وإذ تذكر بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة هي مسؤولية وطنية، سواء أكان من حيث تحديد الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية أم من حيث اعتماد السياسات العامة لتحقيق تلك الأهداف والغايات بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشدد على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها تجاه البلدان النامية وهو الشق الآخر من معادلة الشراكة التنموية، وتؤكد كذلك على العلاقة بين أنشطة تحرير التجارة الدولية وإتاحة الفرص أمام البلدان النامية للنفاذ إلى الأسواق العالمية من جهة، والأهداف الإنمائية للألفية من جهة أخرى، مع التأكيد على أهمية التنسيق مع البلدان النامية،

وإذ تؤكد على أهمية تكثيف التعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تنوه بجهود الأمانة التنفيذية في هذا المجال وبالتقرير المقدم عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في منطقة الإسكوا،

١- **تؤكد** على أهمية زيادة النمو الاقتصادي وترابطه مع صياغة استراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي للتوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك اعتماد السياسات العامة اللازمة في مجال العمالة والحماية الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، ولاسيما الفئات المستضعفة، والحد من الفساد، وتقوية المساءلة؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها على المستوى الإقليمي، والعمل معا من أجل التوصل إلى مواقف عربية منسقة وموحدة تمهيدا للمشاركة في الاجتماع الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بعد مضي خمس سنوات على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتحثها أيضا على تحديث أنظمة الرصد والمتابعة للأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في منطقة الإسكوا إلى التنسيق والعمل معا من أجل تلبية المتطلبات الإقليمية، وإلى التركيز في الاجتماعات التي تنظمها الإسكوا لمجموعة التنسيق الإقليمية على تقدم المنطقة في تحقيق هذه الأهداف؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم الدعم للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك بناء القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات ورصد التقدم وقياس آثاره وإعداد تقارير إقليمية؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا المجال إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

الفصل الثاني
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها

٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة المنعقدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نصها:

٢٥٤ (د-٢٣) إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تأخذ علماً بقرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة ٢٠١/٥٤ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كونهما يشكلان إحدى أولويات الأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام عن تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية (E/CN.16/2004/2)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٨ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تدرك توجه الاقتصاد العالمي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يستند إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارات أساساً للتنافس وقاعدة لإحراز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وارتباط النمو الاقتصادي ببناء القدرات الذاتية للدول في مجالات التكنولوجيا الحديثة، وما يتطلب ذلك من نجاح في نقل التكنولوجيا وتوطينها،

وإذ تؤكد أن توليد فرص العمل وتقليص الفقر يتطلبان رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، مما يستوجب بدوره إرساء قواعد متينة للعلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي،

وإذ تأخذ في اعتبارها مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي أقرتها اللجنة في دورتها الثانية والعشرين والتي يتطلب إنجازها على الوجه الأمثل إنشاء بنية مؤسسية مخصصة،

وإذ تحيط علماً بإقامة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مراكز متخصّصة لمؤازرة الدول الأعضاء في سعيها إلى بناء قدراتها الذاتيّة في مجالات العلم والتكنولوجيا التي تتميّز بالأولويّة في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة لديها،

وإذ تدرك الدور الهام الذي ينبغي أن يقوم به مركز مماثل في منطقة الإسكوا في مؤازرة الجهود الوطنيّة لبناء القدرات العلميّة والتكنولوجيّة الذاتيّة وتنسيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لبناء هذه القدرات،

١- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي وضع دراسة تفصيلية يتم تمويلها من خارج الميزانية العادية عن إقامة مركز للتكنولوجيا يتولّى إنجاز الأنشطة الرامية إلى تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، وتوظيفها في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي والدولي في مجالات التكنولوجيا؛

٢- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي عرض هذه الدراسة على اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي قبل تقديم تقرير عن إقامة مركز التكنولوجيا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٥٥ (د-٢٣) إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تستذكر التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها السادسة، وخاصة تلك المتعلقة ببناء القدرات في مجال المفاوضات وحل النزاعات على المياه المشتركة،

وإذ تستذكر أيضاً قرارها ٢٤٤ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، المتعلق بالتعاون بين الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن الموارد المائية المشتركة والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية،

وإذ تدرك الأهمية المتزايدة لبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة بغية تعظيم فائدة البلدان الأعضاء منها،

وإذ تقدر الاهتمام المتزايد الذي توليه الأمانة التنفيذية للأنشطة المتعلقة بالموارد المائية تعزيزاً لجهود الدول الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة،

١- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي إعداد دراسة جدوى تمول من خارج الميزانية العادية، وتتناول إمكانات إنشاء آلية إقليمية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء لإدارة الموارد المائية المشتركة وعرضها على لجنة الموارد المائية في الإسكوا؛

٢- **تدعو** الأمين التنفيذي إلى مواصلة جهودها في دعم الأنشطة والبرامج ذات الصلة بأهداف الآلية المقترحة؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اقتناعاً منها بضرورة تسهيل النقل والتجارة لتحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في مجال النقل البحري،

وإذ تشير إلى بيان اعتماد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي الذي صدر عن لجنة النقل في دورتها الأولى المنعقدة يومي ٩ و١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، وأقرته اللجنة في دورتها العشرين المنعقدة في بيروت يومي ٢٧ و٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي[١] الذي اعتمدته بمقتضى قرارها ٢٣٥ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي[٢] الذي اعتمدته اللجنة بمقتضى قرارها ٢٤٣ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بأن لجنة النقل قد أقرت في دورتها السادسة، النسخة النهائية لمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي،

١- **تقرر** اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي التي صدرت مرفقة بهذا القرار؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على توقيع المذكرة والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عنه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، E/ESCWA/TRANS/2001/3.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2.

٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي اعتمدته بموجب قرارها ٢٣٥ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى خطة العمل لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي والتي أقرتها لجنة النقل في دورتها الخامسة المنعقدة في الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وورد نصها في الوثيقة E/ESCWA/GRID/2004/1/Rev.1،

وإذ تشير كذلك إلى الخطوات الهامة التي قامت بها بعض الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق وفق خطة العمل المعتمدة، وخاصة فيما يتعلق بتصنيع وتثبيت لافتة التعريف بالطرق الدولية على المحاور الواقعة ضمن الاتفاق،

وإذ تؤكد على أهمية تحديد المحاور ذات الأولوية للإسراع في تنفيذ الاتفاق مع تحقيق أكبر فائدة من ذلك في غالبية الدول الأعضاء،

وإذ تدرك أن هذا يتطلب من الدول الأعضاء إعداد خطة عمل مفصلة للمشاريع اللازمة لتنفيذ المحاور ذات الأولوية،

١- **تعتمد** المحاور M40 وM45 الداخلة ضمن الاتفاق باعتبارها المحاور ذات الأولوية للأسباب المرفقة بهذا القرار؛

٢- **تطلب** إلى الدول الأعضاء التي يقع جزء من المحاور المذكورة آنفاً ضمن أراضيها الإسراع في إعداد خطة عمل مفصلة للمشاريع اللازم تنفيذها على هذه المحاور في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير المحاور بحيث تتوافق مع متطلبات الاتفاق في أسرع وقت ممكن؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم المساعدة الفنية في إعداد خطط العمل اللازم تنفيذها على هذه المحاور ومتابعة ذلك؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

مرفق

مبررات اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

لتفعيل تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، وخاصة فيما يتعلق بالخطوات اللازم اتخاذها لتحقيق ذلك، والتي وردت في وثيقة خطة العمل لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي(*)، وهي:

١- النواحي الإعلامية.
٢- لافتة التعريف بالطرق الدولية.
٣- تحديد المحاور ومواصفاتها.
٤- اللافتات والإشارات على المحاور.
٥- المواصفات الفنية للمحاور.

ومن أجل اختيار المحاور ذات الأولوية لحين اكتمال مطابقة كافة المحاور للمواصفات الفنية الواردة في اتفاق الطرق الدولية فقد اعتمدت المعايير التالية:

١- أن يمر المحور بأكبر عدد من الدول الأعضاء، مع إعطاء أهمية للدول التي صادقت أو وقعت على هذا الاتفاق.

٢- أن يكون المحور متصلا مع الأقاليم الأخرى، بمعنى أن تكون نقطة البداية أو النهاية للمحور هي نقطة اتصال خارج منطقة بلدان الإسكوا.

٣- أن يأخذ في الاعتبار عدم وجود أجزاء بحاجة إلى استكمال أو تحسين بدرجة كبيرة مما يستلزم بعض الوقت والجهد لإنجازه.

٤- أن يكون قد بدأ العمل فعليا بوضع اللافتات للتعريف بالطرق الدولية وأعمال رفع مستواها وتغيير الإشارات الواقعة على أجزاء فيها حسب متطلبات الاتفاق.

٥- أن يتم اختيار أحد المحاور في اتجاه شمال-جنوب والآخر في اتجاه شرق-غرب.

وفي ضوء هذه المعايير تبين أن المحاور التالية تفي بالمتطلبات أعلاه:

المحاور المتجهة شمال - جنوب:

M45 محور سوريا - الأردن - السعودية - اليمن (٣٧١٣ كلم)
منفذ باب الهوى (سوريا/تركيا) - حلب - حمص - دمشق - منفذ نصيب (سوريا/الأردن) - منفذ جابر (الأردن/سوريا) - عمان- معان - منفذ المدورة (الأردن/السعودية) - منفذ حالة عمار (السعودية/الأردن) - تبوك - القليبة - المدينة المنورة - مكة المكرمة - أبها - منفذ علب (السعودية/اليمن) - منفذ باقم (اليمن/السعودية) - صنعاء - تعز.

المحاور المتجهة شرق - غرب:

M40 محور العراق - الأردن - الأراضي الفلسطينية المحتلة - الساحل الجنوبي للبحر المتوسط (٢٢٢٨ كلم)
منفذ المنذرية (العراق/إيران) - خانقين - بغداد - الرمادي - الرطبة - منفذ الطريبيل (العراق/الأردن) - منفذ الكرامة (الأردن/العراق) - الأزرق - عمان - منفذ جسر الملك حسين (الأردن/الأراضي الفلسطينية المحتلة) - القدس - غزة - منفذ رفح (مصر/الأراضي الفلسطينية المحتلة) - العريش - كوبري القنطرة - بور سعيد - الإسكندرية - منفذ السلوم (مصر/ليبيا).

(*) الوثيقة E/ESCWA/GRID/2004/1/Rev.1.

٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكّر بقرارها ٢٤٩ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن تعزيز أنشطة الخدمات الاستشارية والتعاون الفني في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تدرك الدور الذي تؤديه الخدمات الاستشارية والتعاون الفني الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة،

وإذ تدرك أيضاً أهمية الأنشطة الميدانية في تلبية احتياجات التنمية في البلدان الأعضاء،

وقد نظرت في تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة التعاون الفني،

وإذ تقدر المساهمات الهامة للأمانة التنفيذية في دعم بناء القدرات الوطنية في المنطقة،

وإذ تُقرّ بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتحسين تقديم وفعالية خدمات التعاون الفني ووضع التقارير بشأنها، وذلك من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى تحديد المجالات التي يمكن أن تتميز فيها اللجنة وأن تحقق نتائج أكثر فعالية،

١- **تقدر** الدور الذي تقوم به الأمانة التنفيذية في زيادة أنشطة التعاون الفني لتلبية طلبات البلدان الأعضاء في المجالات ذات الأولوية للمنطقة؛

٢- **توافق** على استراتيجية التعاون الفني الموضوعة لهذا الغرض؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ استراتيجية التعاون الفني؛

٤- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي إنشاء شبكة لتبادل المعلومات والمعارف في مجال التعاون الفني مع البلدان الأعضاء بهدف تعزيز أنشطة التعاون الفني وتنسيقها؛

٥- **تطلب كذلك** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التعاون الفني وإعلامها بأي تعديلات تجرى عليها.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٥٩ (د-٢٣) السياسات الاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن التطورات التي تحدث في مجال السياسات الاجتماعية في البلدان الأعضاء لا تواكب سرعة التطورات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ أيضا أن التباين بين التقدم الاجتماعي والتقدم في المجالات الأخرى قد ترتب عليه مشاكل عديدة، ومنها المشاكل الاجتماعية،

وإذ تشير إلى توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك إلى الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها أن السياسات الاجتماعية تتناول العديد من القضايا الاجتماعية التي يعالجها العديد من الوزارات والهيئات،

وإذ تلاحظ كذلك حاجة بلدان منطقة غربي آسيا إلى اعتماد سياسات اجتماعية متكاملة، وما يتطلبه ذلك من تخطيط وتنفيذ وتنسيق ومتابعة لإعداد سياسات تتلاءم مع ظروف المنطقة،

وإذ تدرك أهمية الوثائق والتقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية في تطوير مفهوم السياسات الاجتماعية ودعم تنفيذها بصيغة متكاملة،

وإذ تقدر التقدم المحرز في تنفيذ مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة في المنطقة العربية الذي تنفذه الأمانة التنفيذية،

١- **تطلب** إلى الدول الأعضاء تحديد منسق دائم لمناقشة برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة، وإقرار الإجراءات المناسبة لتنفيذه ومتابعته؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى التعاون مع الأمانة التنفيذية في تنفيذ المرحلة التالية من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة والتي تتطلب التنسيق على الصعيد الوطني من أجل إيجاد أفضل السبل لوضع السياسات الاجتماعية التي تتناسب وظروف كل بلد وخصوصيته؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم التقارير الوطنية التي تعدها اللجنة عن السياسات الاجتماعية إلى الدول الأعضاء لاعتمادها، على أن يجري تحديث هذه التقارير وتقديمها بصيغتها المعدلة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دوراتها التي ستعقد تباعا؛

٤- **تطلب أيضا** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قراريها ٢٤١ (د-٢٢) بشأن تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و٢٥٢ (د-٢٢) بشأن إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، المؤرخين ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة طوال عقود متتالية نتيجة للحروب المتعاقبة، وخاصة تلك الناتجة من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحالة المستمرة،

وإذ تشير بقلق بالغ إلى تداعيات استمرار عدم الاستقرار في المنطقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة،

وإذ تنوه بمبادرات الأمانة التنفيذية في مجال تعزيز عملية إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وفلسطين وجنوب لبنان،

١- **تدعو** الأمين التنفيذي إلى العمل على الرصد المبكر للأخطار المحتملة لعدم الاستقرار في المنطقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي فيها؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى انتهاج السياسات الكفيلة بتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لانعكاساتهما الإيجابية على عملية التنمية؛

٣- **ترجو** من الأمين التنفيذي أن تكثف جهودها في بناء القدرات وتقديم الدعم اللازم إلى بلدان المنطقة التي عانت أو تعاني من عدم الاستقرار، بما في ذلك الأنشطة التحليلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛

٤- **تهيب** بالدول الأعضاء والهيئات المانحة من حكومات ومؤسسات ومجتمع مدني المساهمة في دعم التأهيل وإعادة الإعمار في بلدان المنطقة التي عانت أو تعاني من عدم الاستقرار؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٤٠/٥٦ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و٤٦/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، و٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،

وإذ تلاحظ توصية الاجتماع العام الذي عقد حول التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في القاهرة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بشأن ضرورة مواصلة التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية وتعزيزه في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تلاحظ أيضا التوصية الصادرة عن الاجتماع ذاته، بأن يطبق نموذج التعاون بين مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التابع لجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على مستوى المنطقة العربية، وذلك في مجالات أخرى تعنى بها منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الفريق الرفيع المستوى المكلف من الأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، (A/59/565) ولا سيما الفصل الثالث من الجزء الثاني الذي يحدد "التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الفقر والأمراض السارية والتدهور البيئي" باعتبارها مجموعة من مجموعات التهديدات الست التي يجب أن يواجهها العالم في الوقت الحالي ولعقود مقبلة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا ما ورد في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، حيث شدد على ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أدوارا متكاملة في مجابهة التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وأعرب عن عزمه اعتماد مذكرات تفاهم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كل على حدة تغطي تبادل المعلومات والخبرات والموارد حسبما تقتضيه كل حالة على حدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها كذلك التعاون القائم حاليا بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، واقتناعا منها بإمكانية تطوير أشكال ومستويات التفاهم القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي عن التعاون بين اللجنة وجامعة الدول العربية (E/ESCWA/23/8)،

١- **تعرب عن تقديرها** للأمين التنفيذي للإسكوا والأمين العام لجامعة الدول العربية على ما يبذلانه من جهود لتعزيز قنوات الاتصالات بين المنظمتين في إطار العمل معا على خدمة البلدان الأعضاء؛

٢- **تدعو** إلى بناء شراكة استراتيجية بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ترتكز على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل من المنظمتين؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تصورها إلى جامعة الدول العربية حول أسلوب تطوير التعاون بين المنظمتين في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات الناشئة في تلك القطاعات، سواء أكان على مستوى السياسة العامة أم على المستوى الفني؛

٤- **تحث** الحكومات وأعضاء منظومة الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على دعم المشاريع المشتركة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم نسخة عن مقترحاتها وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في ترتيبات التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على ضرورة رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، انسجاما مع ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٥٥/٢ في عام ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بتقدم العمل في برنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا وبأهمية هذا البرنامج في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بقياس مستويات الفقر ومؤشرات التجارة والاستثمار،

وعملا بالتوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في الإسكوا في دورتها السادسة وبنتائج أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٤٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا،

وإذ تحيط علما بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتطوير قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية وتحديث آليات وأساليب جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لديها،

وإذ تدرك أهمية التوصل إلى المؤشرات والبيانات الإحصائية الموثوقة لصياغة السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذها،

وإذ تؤكد على دور الإحصاء باعتباره أداة رئيسية لتخطيط التنمية وتحقيقها،

١- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اعتماد استراتيجيات إحصائية وطنية تهدف إلى توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق تنفيذ التعدادات والمسوح الأسرية مثل مسوح القوى العاملة ومسوح دخل ونفقات الأسرة، والتحديث الدوري والمنتظم للسجلات الإدارية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لوضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ؛

٢- **تعرب** عن تأييدها للبرنامج الدولي لتعدادات السكان والمساكن، لدورة ٢٠١٠، الهادف إلى اعتماد أساليب ومفاهيم وتصانيف دولية متطورة تسهم في تنفيذ تعدادات سكانية ناجحة في أقصر وقت وبأقل كلفة ممكنة، وإلى إنشاء قواعد بيانات عن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وتخدم عملية صياغة السياسات والبرامج الإنمائية والمشاركة في أنشطتها؛

٣- **تدعو** الدول الأعضاء إلى إصدار تقرير وطني إحصائي مرة كل سنتين على الأقل، يبين التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مزودا بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لهذا الغرض، وذلك لمساعدة اللجنة على تحديث قواعد بياناتها وإتاحتها للمستخدمين من متخذي القرارات وراسمي السياسات، بغية رصد التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء على الصعيد الإنمائي؛

٤- **تطلب** إلى الدول الأعضاء إدماج عمل برنامج المقارنات الدولية في برامجها الإحصائية الوطنية وهياكلها التنظيمية في شكل وحدات مستقلة أو ضمن الوحدات المنتجة لإحصاءات الأسعار، وذلك لصياغة مؤشر مماثلات القوة الشرائية، إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار؛

٥- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تدعيم قدرات أجهزتها الإحصائية في مجال تنفيذ المسوح القطاعية اللازمة لتنفيذ أسس إعداد الحسابات القومية بموجب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ١٩٩٣، مع التأكيد أيضا على إجراء مسوح عن القطاع غير النظامي؛

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

٧- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعي المسؤولية المنوطة بها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة،

وإذ تعي أيضا دورها في رصد آثار عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وفي تحليل هذه الآثار،

وإذ تدرك أن الميزانية البرنامجية العادية محدودة وتغطي غالبية الأنشطة المعيارية والتحليلية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الحصول على موارد من خارج الميزانية، تمكن الأمانة التنفيذية من توسيع أنشطتها العملية والمتصلة ببناء القدرات، ومن معالجة القضايا الناشئة في المنطقة بالفعالية المطلوبة وفي التوقيت الصحيح،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٤٩ (د-٢٢) و٢٥٣ (د-٢٢) المؤرخين ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن تعزيز الخدمات الاستشارية والتعاون الفني، وضرورة زيادة التبرعات إلى اللجنة،

وإذ تثني على الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في تعبئة الموارد من جميع الجهات، ومن بينها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ولتحضير قائمة موحدة بالمشاريع لتعبئة الموارد،

وقد نظرت في البرنامج العادي للتعاون الفني والوضع المالي لبرامج اللجنة،

١- **تأمل** من البلدان الأعضاء تقديم دعم مالي لصندوق الإسكوا الاستئماني للأنشطة الإقليمية إذا أمكن بغية تمكين الأمانة التنفيذية من زيادة أنشطتها العملية؛

٢- **تطلب** إلى الجهات المانحة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، زيادة الدعم المالي لأنشطة الإسكوا، بما في ذلك أنشطة التعاون الفني؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تحديد إمكانات الشراكات الاستراتيجية والعمل على إنشائها وتطويرها، واتخاذ مبادرات تعاون مع الجهات المانحة الإقليمية والدولية في مجالات العمل ذات الأولوية؛

٤- **تطلب أيضا** إلى الأمين التنفيذي أن تعد خطة تمويل لسنوات متعددة وتقدمها إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٤ (د-٢٣) تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإلى الوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المنعقدة في نيويورك في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة المنعقدة في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى التوصيات والنتائج الصادرة عن المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، المنعقد في بيروت من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، وإلى الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وإلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تلاحظ أن لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين أكدت على ما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين وقررت أن تركز أعمالها على متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في دورتها الخمسين المزمع عقدها في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٦، طالبة إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة التنسيق بين الدول الأعضاء لتوحيد المواقف وتمكين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من الإسراع في تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين وجميع أعمال المتابعة له،

وإذ تستذكر قرارها ٢٤٠ (د-٢٢) بشأن إنشاء لجنة المرأة وإقامة مركز للمرأة في الإسكوا يضطلع بمهام أمانة سر اللجنة،

وإذ تأخذ في اعتبارها توصية لجنة المرأة في دورتها الثانية المنعقدة في بيروت في تموز/يوليو ٢٠٠٤ بأن يضطلع مركز المرأة في الإسكوا بدور محوري في توحيد الجهود نحو المزيد من التعاون والتكامل وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء وتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات المؤسسية والبشرية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،

١- **تطلب** إلى الدول الأعضاء اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ووضع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة ووضع الأطر المؤسسية لتنفيذها، بهدف إدماج قضايا المرأة في الأنشطة والسياسات والبرامج، وذلك انسجاما مع الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود الهادفة إلى العمل على تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة، ونتائج الاستعراض والتقييم الشاملين لمنهاج عمل بيجين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية عن التقدم الذي تحرزه والعقبات التي تواجهها في ذلك المجال؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩/٥٨ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن الأزمة العالمية لسلامة المرور على الطرق،

وإذ تدرك أن تدني مستوى السلامة على الطرق يتسبب في وقوع أعداد كبيرة من الوفيات والإصابات على الصعيد العالمي، وأن هذه المشكلة أكثر تفاقما في البلدان النامية التي تعاني من تداعياتها الاجتماعية وتتكبد تكاليفها الاقتصادية المباشرة،

وإذ تؤكد على أهمية الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما على المستوى الإقليمي في تعزيز سلامة المرور على الطرق،

وإذ تدرك أهمية اتفاق اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية، في اجتماع عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥، على أولويات العمل الخمس في مجال السلامة على الطرق، ومن أبرزها حزام الأمان، وارتداء الخوذة الواقية أثناء ركوب الدراجات النارية، وتخفيف السرعة، والتأكيد على عدم القيادة في حالة تعاطي الخمور، والاهتمام بالبنية الأساسية للطرق،

وإيمانا منها بأهمية إجراء الدراسات الفنية عن موضوع سلامة المرور على الطرق يجري على ضوئها تحديد أولويات العمل في هذا المجال في المنطقة والتي قد تختلف عن الأولويات المحددة آنفا،

وإذ ترحب بسرعة استجابة الأمين التنفيذي لمتطلبات تعزيز سلامة المرور على الطرق في البلدان الأعضاء من خلال إضافة أنشطة جديدة إلى برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واقتراح أنشطة في هذا الصدد في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧،

١- **تدعو** الدول الأعضاء إلى ربط موضوع سلامة المرور ببرامجها الإنمائية، لأغراض زيادة الوعي بإجراءات سلامة المرور من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والمناهج التربوية، وخصوصا بين الأطفال والشباب، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ورصد الميزانيات اللازمة للارتقاء بمتطلبات سلامة المرور على الطرق؛

٢- **تدعو أيضا** الدول الأعضاء إلى المساهمة في الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة سواء في إعداد الدراسات المختصة أم في المساهمة في أعمال الورشة الإقليمية حول الممارسات الجيدة في سلامة المرور أو في التحضير لأسبوع المرور العالمي المزمع عقده في عام ٢٠٠٧؛

٣- **تعرب** عن تقديرها للأمانة التنفيذية على سرعة استجابتها لمتطلبات تعزيز سلامة المرور على الطرق في البلدان الأعضاء؛

٤- **تأمل** من الدول الأعضاء تقديم الدعم المادي والمعنوي للأمانة التنفيذية، ما أمكن، لتنفيذ الأنشطة التي تساند الجهود الوطنية في تحقيق مقومات سلامة المرور على الطرق؛

٥- **تناشد** الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، في حال عرضه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٦ (د-٢٣) اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشروع الميزانية البرنامجية قد يخضع لتعديلات لدى مناقشته أمام اللجان المعنية والجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن مشروع الميزانية البرنامجية اعتمد أولويات الدول الأعضاء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١- **تقر** مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٢- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي توزيع الميزانية البرنامجية على الدول الأعضاء بعد اعتمادها في الجمعية العامة؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريرا إلى اللجنة، في دورتها الرابعة والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وإعلامها بالتعديلات التي تدخل عليه.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٧ (د-٢٣) اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد أحيطت علما بالتقدم المحرز، خلال عام ٢٠٠٤، في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥،

وقد أحيطت علما أيضا بالتعديلات التي أدخلت على برنامج العمل،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات المحققة،

واقتناعا منها بالتبريرات المطروحة بشأن التعديلات التي أدخلت على هذا البرنامج، بحيث يكون على قدر واف من المرونة،

١- **تقر** التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

٢- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه، إذا تطلب الأمر، أنشطة تتناول المتغيرات التي قد تطرأ على منطقة الإسكوا؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي إحاطة الدول الأعضاء علما بأي تعديلات أخرى قد تطرأ على برنامج العمل، وذلك ضمن التقرير الذي يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والذي يوزع على الدول.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

٢٦٨ (د-٢٣) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية في وضع وتنسيق ومتابعة العمل كل في مجال اختصاصها تحقيقا للفوائد المثلى للدول الأعضاء،

وإذ تدرك أهمية العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات لتمكين اللجنة من القيام بمهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هيئاتها الفرعية،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في التقارير التالية: تقرير لجنة المرأة عن دورتها الأولى (E/ESCWA/WOM/2003/IG.1/9)، تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة (E/ESCWA/GRID/2004/IG.1/7)، تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثانية (E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6)، تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة (E/ESCWA/SCU/2004/IG.1/6)، تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الخامسة (E/ESCWA/SDPD/2004/IG.1/7)، تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها السادسة (E/ESCWA/SDPD/2004/IG.2/6)، تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها الرابعة (E/ESCWA/GRID/2005/IG.2/5)، تقرير لجنة النقل عن دورتها السادسة (E/ESCWA/GRID/2005/IG.1/5)، تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخامسة (E/ESCWA/SDD/2004/IG.1/12)،

١- **تعتمد** التوصيات الواردة في هذه التقارير باستثناء ما صدر عن اللجنة في دورتها الحالية بخلافه وكذلك التوصيات المتصلة بموعد انعقاد الاجتماعات المقبلة للهيئات الفرعية في السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى التعاون مع الإسكوا في اتخاذ وتفعيل الإجراءات الكفيلة بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

الفصل الثالث
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثالثة والعشرين للجنة
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥- وردت خمسة طلبات للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة، وذلك من الاتحاد الروسي وتونس والسودان والصين والمغرب. ووافقت اللجنة على مشاركة هذه الدول في أعمالها بصفة مراقب، كما وافقت على الطلب المقدم من السودان للمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة بصفة مراقب.

باء- القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/4، وقد شمل ثلاثة أجزاء.

١- الأمن والسلم وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٧- عقدت في إطار هذا البند حلقة حوار حول الأمن والسلم وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترأسها السيد طالب الرفاعي، المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، وشارك فيها المتحاورون السادة محمود عبد الفضيل، ومعن بشور، ونبيل سكر.

٨- وافتتحت الأمين التنفيذي الحوار بتقديم تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح، صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، الذي ستبحثه الجمعية العامة في دورتها المقبلة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويحدد التقرير عددا من أولويات العمل في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان، ويتطرق إلى المؤسسات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة، والدور المرجو منها في متابعة هذه الأولويات. والفكرة الأساسية في هذا التقرير هي أنه لا يمكن الحصول على الأمن بدون تنمية ولا تحقيق التنمية بدون أمن، كما إنه لا يمكن تحقيق أي منهما دون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأوضحت الأمين التنفيذي أن إصلاح الأمم المتحدة يستهدف إعادة الاعتبار لها من خلال الالتزام بالميثاق، والتشديد على الحاجة إلى تطبيق إعلان حقوق الإنسان، وتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تأدية دوره بفعالية.

٩- وأكدت أن الهدف من هذه الحلقة هو تسهيل تفاعل الرأي العام في بلدان اللجنة مع هذا الموضوع والاستعداد لمشاركة فعالة في مناقشات الجمعية العامة تجسد خصوصيات المنطقة.

١٠- وأشار المتحاورون الواردة أسماؤهم آنفا خلال النقاش إلى التحديات والتهديدات التالية:

(أ) التهديدات التي تواجهها المنطقة، المادية منها وغير المادية، وأهمها الاحتلالات العسكرية، والنزاعات الحدودية، والصراع على الموارد الطبيعية ذات البعد الاستراتيجي (النفط والمياه)، والحروب الأهلية، والبطالة، وخاصة في صفوف الشباب المتعلمين؛

(ب) التحديات التي تواجهها المنطقة، وأهمها ضعف الهياكل الديمقراطية وعدم تداول السلطة بطريقة سلسة، وضيق آفاق التغيير الديمقراطي بالوسائل السلمية، والتفاوت في الدخل والثروة، والفقر، وانتشار الفساد، والفشل المؤسسي؛

(ج) "الفوضى المنظمة" التي يبشر بها بعض النافذين في الغرب لتجزئة العالم العربي وإلحاق بعضه بمناطق أخرى لا ينتمي إليها ثقافيا، والتي تؤدي إلى الحروب الاستباقية وتأتي نتيجة لها؛

(د) الاستيطان الإسرائيلي، الذي هو حلقة الأساس في الصراع العربي الإسرائيلي؛

(هـ) الغزو الخارجي والتوتر الداخلي الناجم عن التهميش والهدر والاستبداد؛

(و) العنف غير المنظم، الذي أدى إلى حروب وعنف منظم ونجم عن البؤس الذي يعيش فيه سكان المنطقة؛

(ز) كلفة الحروب التي شهدتها المنطقة ولا تزال، ومنها هجرة الأدمغة، والتشرذم الطائفي والإثني، وكلفة التسلح؛

(ح) عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي إلى هروب الاستثمارات، ولاسيما الاستثمارات الطويلة الأجل؛

(ط) صغر حجم السوق وتجزؤها، وانخفاض معدل التجارة البينية.

١١- ومن أهم الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات:

(أ) تحقيق الأمن بأنواعه، القومي والغذائي والمعرفي؛

(ب) إبرام عقد اجتماعي جديد يقوم على التفاهم بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويؤدي إلى تقوية المناعة الاجتماعية من خلال صياغة مجموعة جديدة من السياسات الاجتماعية والتأمينية التي تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم؛

(ج) توسيع رقعة ممارسة الديمقراطية؛

(د) وضع نظام للإنذار المبكر عن طريق بناء القدرات الإحصائية التي تساعد المنطقة على التأهب لمختلف الاحتمالات وانتهاج السياسات الصحيحة والمناسبة؛

(هـ) اكتساب البلدان العربية قدرة التحرك على صعيد تنسيق سياسات التفاوض الجماعي، وتعزيز الهيئات الحكومية الدولية العربية، للحد من أضرار العولمة؛

(و) تبني مفهوم طويل الأجل للأمن القومي يكون أساسه الاعتماد على الذات وتطوير القدرات الذاتية في جميع المجالات، ولاسيما القدرات المعرفية؛

(ز) التحرك تدريجيا نحو تضييق الفجوة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة؛

(ح) التحالف مع المناطق الأخرى في المجال الاقتصادي من أجل ضمان الإنصاف في التبادل التجاري، بما في ذلك تنسيق السياسات تجاه منظمة التجارة العالمية؛

(ط) المحاسبة الدورية، والتصحيح الفوري للمؤسسات، وتداول السلطة؛

(ي) تفعيل الأمم المتحدة وضمان استقلاليتها بحيث تؤدي دور عنصر التوازن؛

(ك) توجيه الثروة المحلية نحو المشاريع الإنتاجية المحلية، وتشجيع ذلك من خلال دعم الاستثمار وتوفير الضمانات للاستثمارات الخاصة.

٢- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الإسكوا

١٢- عقدت في إطار هذا البند حلقة حوار بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الإسكوا، وقد ترأسها معالي السيد جبارة بن عيد الصريصري، وزير النقل في المملكة العربية السعودية، وشارك فيها المتحاورون السيد أديب نعمة، والسيدة هبة نصار، والمنسق المسؤول عن الأهداف الإنمائية للألفية في الإسكوا.

١٣- وافتتحت الأمين التنفيذي الحوار بالإشارة إلى الأهداف التي اعتمدتها ١٨٩ دولة التزمت بتحقيق ما يلي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وأكدت أن هذه الأهداف ليست وليدة اليوم، بل هي نتيجة لمختلف المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة. وأعلنت أن الإسكوا، كغيرها من لجان الأمم المتحدة الإقليمية، ما برحت ترصد تحقيق هذه الأهداف وتنظر فيما إذا كانت المنطقة ستتمكن من بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، كما هو مرتقب منها. وهي تعمل أيضا، بالتعاون مع جميع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في المنطقة، على تحضير تقرير إقليمي شامل عن الأهداف الإنمائية للألفية استعدادا للمتابعة والتقييم اللذين ستجريهما الجمعية العامة للأمم المتحدة للجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه الأهداف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأعربت الأمين التنفيذي عن أملها في أن تحقق بلدان المنطقة، رغم التحديات والصعوبات التي تواجهها، معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤- وأشارت الأمين التنفيذي إلى أن المساعدات الإنمائية المقدمة في إطار تحقيق الهدف الثامن للألفية تتطلب إرادة سياسية من الدول الغنية لتحقيق الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم

يصل إلى هذا الهدف منذ قرابة ربع قرن إلا عدد قليل من الدول المتقدمة هي دول الشمال التي حققت هـــذا الهدف بل تخطته لتصل إلى واحد في المائة. والجدير بالذكر أن دولتين ناميتين عربيتيـــن، همـــا المملكـــة العربية السعودية والكويت، تجاوزتا نسبة المساعدة المقدمة للبلدان النامية إلى واحد في المائة من ناتجـــهما المحلي.

١٥- وأثناء النقاش، أثار المتحاورون الواردة أسماؤهم آنفا النقاط التالية:

(أ) ان تقديرات التقارير الدولية لنسب السكان الفقراء في البلدان العربية تميل إلى التقليل من عـــدد الفقراء والتخفيف من خطورة هذه المشكلة بحيث لا تعتبر مكافحة الفقر من أولويات التنميـــة فـــي البلـــدان العربية؛

(ب) ان قياس الفقر بدولار واحد في اليوم لا يصلح لتقييم الفقر في معظم البلدان العربية التي تحقق، في مجالي التنمية والدخل، مستوى مرتفعا أو متوسطا، ولذلك يجب استخدام معيار خط الفقر الوطني؛

(ج) ان الاشكاليات المتعلقة بخطوط الفقر الوطنية تتمثل في اختلاف تعريف الفقر بين بلد وآخـــر، وكذلك في اختلاف النهج ووسائل البحث ومنهجيات القياس، وفي الثغرات التي تنطوي عليها البيانات، وكـــل هذا يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين البلدان؛

(د) ان حالة الفقر ليست سائرة في اتجاه التحسن، وإنما هي إلى تفاقم، وخاصـــة فـــي الظـــروف السائدة حاليا؛

(هـ) ان هناك تفاوتا بين بلدان المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية؛

(و) انه يلزم تحديث الأنظمة التعليمية بحيث تستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية واحتياجات سوق العمل؛

(ز) انه يجب العمل بهدف التوسيع الأفقي للتعليم لمواجهة النمو السكاني والتغيرات الديمغرافية؛

(ح) ان من المهم التركيز على التدريب وإعادة تأهيل المعلمين والتخطيط لاحتياجات السوق؛

(ط) انه لا بد من زيادة فرص التدريب المهني والفني، ولاسيما للمرأة بما يهيئ المناخ الذي يتيـــح للمرأة الجمع بين الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي؛

(ي) انه يجب مواجهة التقاليد الاجتماعية التي تعوق المشاركة الفعلية للمرأة في الحيـــاة السياســـية والنيابية.

١٦- وأبرزت المناقشة التحديات التي تواجهها المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

(أ) العوائق السياسية الناجمة عن استمرار احتلال الأراضي العربية وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني؛

(ب) تباطؤ النمو الاقتصادي، الذي تعاني منه معظم بلدان المنطقة؛

(ج) ضعف التخطيط للسياسات الإنمائية التي تتغلب على المشاكل القائمة في بلدان المنطقة وضعف الالتزام بهذه السياسات وسوء إدارتها؛

(د) التعارض بين مقتضيات النمو السكاني من ناحية، ومقتضيات التصحيح الاقتصادي الهيكلي من ناحية أخرى؛

(هـ) عدم وجود معايير واضحة للمستويات التي يجب بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالهدف الثامن: الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

(و) التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية داخل البلد الواحد، وبين الفئات السكانية، وبين المرأة والرجل؛

(ز) الاختلال بين الموارد والإمكانات، والتزايد السكاني الذي يمثل مشكلة تعترض تحقيق الأهداف.

١٧- وخلصت الحلقة إلى التوصيات التالية:

(أ) انتهاج سياسات تعالج قضايا التعليم على صعيد المنطقة كلها؛

(ب) اعتماد الحكم السليم والإدارة الكفوءة والمحاسبة العامة ومكافحة الفساد؛

(ج) زيادة المساعدات التي تقدم إلى البلدان النامية وإعفاؤها من الديون وفتح الأسواق لمنتجاتها؛

(د) تأكيد التزام البلدان النامية بمواصلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصادات؛

(هـ) تشجيع التجارة البينية، ورفع كفاءة القدرات المؤسسية في بلدان الإسكوا، وتحديث أنظمة الرصد والمتابعة والإحصاء فيها؛

(و) وضع إطار زمني لتحقيق الهدف الثامن تراعى فيه مشاريع الشراكة المختلفة؛

(ز) اتخاذ مواقف عربية موحدة ومنسقة في الاجتماعات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(ح) الاهتمام بدراسة أسباب تراجع بعض المؤشرات، ومنها ازدياد معدل الوفيات، التي لا يكفي تعليلها بالظروف الأمنية؛

(ط) بحث ومعالجة الأسباب التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية؛

(ي) حماية الفئات السكانية المحرومة والمهمشة؛

(ك) اختيار معايير ومؤشرات القياس التي تعبر عن الوضع الحقيقي في البلدان الأعضاء؛

(ل) توجيه اهتمام خاص إلى الأطفال، ولاسيما عمالة الأطفال والاتجار بهم؛

(م) الربط بين مؤشرات التنمية وبرنامج المقارنات الدولية، وذلك لصلته الوثيقة بمؤشرات الألفية، وإعطاؤه قياسا حقيقيا من خلال مماثلات القوة الشرائية.

٣- السياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا

١٨- عقدت في إطار هذا البند حلقة حوار بشأن السياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا، وقد ترأستها السيدة فاطمة البلوشي، رئيسة وفد البحرين، وشارك في الحوار السيد كريم فرمان والمسؤول عن شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.

١٩- وافتتحت الأمين التنفيذي الحوار، فذكرت أن هدف الحلقة هو الأخذ برأي المختصين في الدول الأعضاء في مشروع السياسات الاجتماعية الذي تعمل الإسكوا على تنفيذه. وأوضحت أن الدول الأعضاء كثيرا ما تتعرض للنقد الخارجي في القضايا المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، وأضافت أن اللجنة تعمل على مساعدة أعضائها في هذا المجال وذلك من خلال التعريف بمفهوم السياسات الاجتماعية المتكاملة، وتبيان الفرق بينها وبين الخدمات الاجتماعية، والبحث في معايير وأسباب نجاح السياسات الاجتماعية في بعض الدول. ونوهت بأن هذا المشروع سيطبق في فلسطين والبحرين في تجربة أولى بناء على طلبهما.

٢٠- وورد في عرض الأمانة التنفيذية لمشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة ان المشروع يمتد على خمس مراحل هي: (أ) دراسة التجارب الناجحة وتحديد مؤشرات ومعايير النجاح ووسائل تدعيم السياسات الاجتماعية؛ (ب) إعداد التقارير الوطنية عن البلدان الأعضاء، متضمنة تحليل القطاعات الأساسية وتوفير المؤشرات ورصد التقدم المحرز؛ (ج) وضع تقرير إقليمي يشمل جميع القضايا المشار إليها في هذا المجال؛ (د) التعاون بين الإسكوا والدول الأعضاء على تحديد مؤشرات وطنية وقياس مدى فعاليتها؛ (هـ) تنظيم حملات إعلامية تستهدف توعية متخذي القرارات وصانعي السياسات بأهمية تبني السياسات الاجتماعية وإمدادها بالدعم السياسي اللازم.

٢١- وأثيرت في حلقة الحوار النقاط التالية:

(أ) الصلة بين الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية وضع سياسات اجتماعية تتلاءم والمرحلة الاقتصادية التي تمر فيها الدولة؛

(ب) التلازم بين جهود رفع الإنتاجية وعملية صياغة السياسات الاجتماعية، وهو تلازم يؤدي إلى تجنب أي تعارض بين الإثنين؛

(ج) الإرادة السياسية والقرار السياسي ودورهما في تشجيع المشاركة السياسية للمرأة؛

(د) دور التعليم، ولاسيما تعليم المرأة، وضرورة إيصال صورة المرأة المنتجة والفاعلة في المجتمع، والابتعاد عن الصورة التقليدية التي ما زالت موجودة في مناهج التعليم؛

(هـ) دور البنية التحتية والتشريعات السياسية منها والاجتماعية، في إنجاح التنمية الاجتماعية، حسبما يتضح من تجارب كوريا وماليزيا؛

(و) السياسات الاجتماعية وكونها أوسع نطاقا بكثير من قضية المرأة وتشمل قضايا المعوقين والمهمشين والمسنين وقضايا التعليم والصحة وما إلى ذلك؛

(ز) دقة البيانات والإحصاءات وتوفرها، ولاسيما الإحصاءات المصنفة حسب الجنس، وأهميتها في تحديد مواطن الضعف والإخفاق ووجوب أخذها في الاعتبار؛

(ح) أهمية التركيز على دور المرأة في مواقع صنع القرار الاقتصادي وليس القرار السياسي فقط.

٢٢- وخلصت حلقة الحوار إلى التوصيات التالية:

(أ) التنسيق بين الشأنين الاجتماعي والسياسي لأن التنمية المستدامة هي الهدف الشامل ولأن جميع السياسات تصب فيها في نهاية المطاف؛

(ب) رسم سياسة واضحة تحدد دور المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والسياسية؛

(ج) السعي إلى تعميق وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي عن طريق خوض الانتخابات والانخراط في الهيئات الدستورية؛

(د) إجراء بحث جدي يحدد معوقات مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي المنتج؛

(هـ) دراسة التجارب غير الناجحة، وليس فقط التجارب الناجحة؛

(و) تنظيم حملة إعلامية تتبناها جميع البلدان العربية في جميع وسائل الإعلام لتغيير النظرة إلى دور المرأة؛

(ز) استمرار الحوار حول أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي في المجتمع؛

(ح) دراسة تأثير التطور التكنولوجي على تحقيق المتطلبات الاجتماعية للفرد والمجتمع؛

(ط) إعطاء العمل الاجتماعي الأهمية التي يستحقها بوصفه نشاطا قائما بذاته، ويدور حول الإنسان.

جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٣- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/5، التي تضمنت أربعة أجزاء.

١- تنفيذ أنشطة البرنامج العادي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٢٤- قدمت الأمين التنفيذي، في إطار هذا الجزء، عرضا مرئيا للإطار العام لأنشطة اللجنة بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/23/5(Part1). وأشارت إلى أن ما يميز عمل الإسكوا هو أن نشاطها متصل بالواقع السائد وباحتياجات الدول والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وان الاهتمام يوجه إلى الظروف الناتجة من الصراعات الجارية في العراق وفلسطين؛ وقد كان للمنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، أثر كبير على أطراف عربية وأجنبية كثيرة لأنه بحث الاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، وقدم دراسات كشفت جوانب فنية وعلمية وقانونية لم تغطها وسائل الإعلام من قبل، وبهذه الطريقة وضعت الإسكوا احتياجات الشعب الفلسطيني على الطريق الصحيح، فصاغت برنامجين متوسط وطويل الأجل، لتلبية هذه الاحتياجات. كما إن اللجنة نجحت في إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهذه النظرة الواقعية قد ميزت عمل الإسكوا في جميع أنشطة البرامج الستة التي تضطلع بها.

٢٥- ثم قدمت عروض مرئية للبرامج الفرعية الستة تناولت الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج العمل بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.1، التي تضمنت استعراضا للإنجازات المرتقبة لكل البرامج الفرعية والنتائج التي حققتها.

٢- الوضع المالي والميزانية

٢٦- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى عرض مرئي عن الوضع المالي والميزانية والوثيقة E/ESCWA/23/5(Part II).

٢٧- ولوحظ خلال المناقشة أن ميزانية الأمن تقارب ميزانية أنشطة التعاون الفني، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد، وأن المجتمع المدني والدول المانحة لا توفر ما تحتاج إليه الإسكوا من موارد لتنفيذ الأنشطة والمشاريع. وأشير إلى أن على الدول الأعضاء أن تستجيب وتساهم في مشاريع الإسكوا، إذ إن القضايا الملحة الطارئة تتطلب مزيدا من الموارد لتمويل الإسكوا وتمكينها من مواجهة التحديات المشار إليها.

٢٨- وذكر أن ما ورد في التقرير المتعلق بالوضع المالي والميزانية هو سرد لأبواب الإنفاق، ولا يوضح كيفية وأسس وضع الميزانية، ولا يتضمن قياسا لنتائج أنشطة هذه الميزانية.

٢٩- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن الوثيقة المعروضة تتعلق بالأمور المالية وتبين حالة الموارد الموجودة. وأضافت أن ميزانية الإسكوا مبنية على النتائج، وأن هناك تقارير عن مؤشرات الإنفاق والأداء المحقق خلال

الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وسيكون هناك تقرير عن الأداء في نهاية الفترة الحالية، وأن لكل شعبة بيانا بالمنجزات لأن الأنشطة مرتبطة بنتائج وأهداف محددة.

٣٠- وعن هذا الموضوع، قالت الأمين التنفيذي إن الميزانية المرتكزة على النتائج هي توجه جديد في الأمم المتحدة أيضا، وأن إدارة تخطيط البرامج تراقب الأداء وتضع عنصر تقييم لمعرفة ما إذا كانت هناك فائدة من النشاط أم لا. وذكرت أنه، حتى في هذه الدورة، يوجد استبيان للوفود يرجى ملؤه بعناية وموضوعية لتتمكن الإسكوا من تحديد الفائدة وأوجه القصور بهدف معالجتها، وأبانت أن هذه العملية ليست سهلة وأنه يجب التفكير في النتائج منذ مرحلة التخطيط.

٣- برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

٣١- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى عرض مرئي عن برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية والوثيقة E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.1، التي تتضمن عرضا لاستراتيجية التعاون الفني التي أعدتها الإسكوا؛ والوثيقة E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.2، التي تتضمن عرضا لأنشطة التعاون الفني والمشاريع التي تمول من خارج الميزانية العادية؛ والوثيقة E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.3، التي تتضمن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الإسكوا في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣٢- وخلال المناقشة، أشاد المندوبون بما ورد في وثيقة استراتيجية التعاون الفني، مشيرين إلى عدد من الجوانب الهامة التي تتضمنها. ولوحظ أن كل خبير يراعي خصوصيات وواقع البلد الذي يقدم له الخدمات. كما أشير إلى أن الجهة المتلقية للتعاون الفني تتحمل، هي أيضا، قسطا من المسؤولية من حيث تحديد الحاجات وتخطيط التعاون الفني والطلبات التي تقدم للحصول عليه، واعتبر ذلك مهما لأنه يكمل ما تقوم به الجهة المقدمة للخدمات، وهذا ما يستوجب بناء القدرات الوطنية. وأثنى بعض المندوبين على ما يقوم به المستشارون الفنيون من أنشطة هامة في العديد من المجالات الفنية المتخصصة.

٣٣- وأشارت الأمين التنفيذي إلى أنه بالرغم من استحسان الدول لأنشطة التعاون الفني، والدليل على ذلك تعدد رسائل الشكر التي وردت من الدول الأعضاء على ما تقدمه الإسكوا وخبراؤها الإقليميون، ليست الوزارات والهيئات على علم واف بما تقدمه الإسكوا من خدمات في هذا المجال. وأعربت عن أملها في أن يكون هناك تواصل بين الجهات الفنية التي تتلقى المساعدة الفنية من الإسكوا من ناحية، وبين الجهات السياسية المسؤولة عن العلاقة مع الأمم المتحدة في الدولة من ناحية أخرى.

٤- توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية

٣٤- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى عرض مرئي لتقريرها المتعلق بالتوصيات المدرجة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية، والوثيقة E/ESCWA/23/5(Part IV).

٣٥- وردا على الاستفسار حول إحدى توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة والمتصلة بموضوع الإحصاءات، أوضحت الأمين التنفيذي أن شعبة الإحصاء كانت تعمل في السابق بدون تنسيق مع سائر الشعب الفنية، مما أدى إلى تباين في الإحصاءات بين ما يصدر عن الشعب الفنية وما يصدر عن شعبة الإحصاء. ولمعالجة ذلك، ضمت الأمانة التنفيذية الإحصائيين إلى الشعب الفنية وأنشأت وحدة للتنسيق بينهم، مع الحفاظ على كامل الموارد البشرية والمالية لبرنامج الإحصاء دون تعديل. وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم العمل الإحصائي في ضوء هذا التغيير. وعملا بهذه التوصية، استطلعت اللجنة آراء رؤساء الشعب الفنية وبناء على توصياتهم أبقت الإحصائيين موزعين على الشعب يعملون بالتعاون الوثيق معها لضمان دقة الإحصاءات الصادرة عن اللجنة، بينما تم تجميع الموارد المالية مركزيا وأصبح لبرنامج الإحصاء وهو البرنامج الفرعي ٦ حساب خاص به. وتم وضع النشاط الإحصائي تحت إشراف كبير خبراء الإحصائيين في اللجنة المسؤول عن وحدة تنسيق الإحصاءات.

٣٦- وأخذت اللجنة علما بالشرح الذي قدمته الأمانة التنفيذية.

دال- مناقشة عامة: مجمل القضايا المطروحة على الدورة الثالثة والعشرين للجنة
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٧- قدم وفد المملكة العربية السعودية، في إطار هذا البند، عرضا مرئيا حول الطرق الدولية في المشرق العربي داخل المملكة العربية السعودية، وتضمن العرض تفاصيل عن شبكة الطرق الدولية وأنواعها وأطوالها التي تشكل ٤٠ في المائة من طول الشبكة في المنطقة.

٣٨- ومن أهم النقاط التي أثيرت في المناقشة العامة:

(أ) استمرار عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على النمو الاقتصادي وتأخير الحلول لكثير من مشاكل الفقر والبطالة، وضرورة أخذ ذلك في الاعتبار؛

(ب) ضرورة استمرار مراقبة وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على تمكين المنطقة من تحقيق معظم هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) أهمية السياسات الاجتماعية والعمل والتعاون الوثيق مع الحكومات من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية؛

(د) أهمية الإحصاءات وضرورة الاهتمام ببرنامج الإحصاء؛

(هـ) الإشارة إلى أهمية التعاون الإقليمي المتمثل في بناء شبكة الطرق المتكاملة في المشرق العربي للطرق البرية وسكك الحديد والطرق البحرية؛

(و) تقديم ما تضطلع به الإسكوا من برامج تخدم دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاهتمام بالدول الخارجة من نزاعات مسلحة، مع الإشارة في هذا السياق إلى تقرير فلسطين والمنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

هاء- اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٩- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/6، وأفادت الأمانة التنفيذية أن مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري هي ثالث مبادرة ترعاها الإسكوا في مجال النقل، وتأتي لتكمل منظومة النقل في منطقة الإسكوا التي أصبحت تشمل النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري. وأشارت إلى أن الهدف من هذه المذكرة هو وضع وتنفيذ سياسات ملاحية متوائمة تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة للأساطيل البحرية التجارية للبلدان الأعضاء وتعزز التعاون فيما بينها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ومع سائر الأقاليم والمناطق الأخرى.

٤٠- واعتمدت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي بعد الإشارة في ديباجتها إلى ما صدر في هذا الشأن عن القمة العربية التي عقدت في الجزائر في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

٤١- ووقع على المذكرة، خلال حفل التوقيع الرسمي الذي أقيم بحضور المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة، الأعضاء: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

واو- مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٢- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/7 وأوضحت الأمين التنفيذي أن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قد حل محل الخطة المتوسطة الأجل التي كانت الأمم المتحدة تعمل على أساسها، وأن الهدف من الإطار الاستراتيجي هو التخطيط لعامين فقط بدلا من خمسة أعوام، وذلك لمواكبة سرعة تغير الأوضاع في البلدان الأعضاء وفي العالم.

٤٣- وأقرت البلدان الأعضاء برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/23/7، وجرت مناقشات تناول بعضها التركيز على السياسات الإسكانية، والاهتمام بالتقنيات الجديدة في مختلف المجالات وليس فقط في مجال الاتصالات، والتأكيد على التنسيق مع الاتحاد الأوروبي في مجال اتفاقات النقل.

زاي- التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٤- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/8، وأشارت الأمين التنفيذي إلى أن التعاون قائم مع جامعة الدول العربية في جميع المجالات. وأضافت قائلة إن الإسكوا تمثل في بعض اجتماعات المجالس الوزارية للجامعة مثل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وأشارت إلى المزايا التي تتمتع بها الجامعة العربية وخاصة في مجال المساندة السياسية وتلك التي تتمتع بها الإسكوا وخاصة في مجال التخصص الفني، وإلى أن الجمع بين هذه المزايا في الهيئتين يعود بفائدة كبيرة على الدول الأعضاء ويدعم التعاون بين المنظمتين، وأن التنسيق يخدم مصالح جميع الدول العربية من خلال دعوة الإسكوا إلى اجتماعات هيئات جامعة الدول العربية بصفة رسمية، مما يسهل عملية التنسيق والتعاون بين المنظمتين، لا سيما وإن هناك مذكرة تفاهم موقعة بين المنظمتين منذ سنوات، وربما يتطلب الأمر مراجعة مضمونها دعما لفعالية دور المنظمتين في خدمة الدول الأعضاء.

٤٥- وأوضحت مندوبة جامعة الدول العربية ان المسألة تتعلق بأسلوب طلب المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنه لا يوجد أي مانع من توجيه الدعوة إلى الإسكوا لحضور تلك الاجتماعات إذا تقدمت الأمانة التنفيذية للإسكوا بطلب في هذا الشأن، وأن جامعة الدول العربية ستكون سعيدة بتلقي أية مقترحات من الإسكوا من شأنها تعزيز التعاون، وستدرس هذه المقترحات في إطار كل جهة هيئاتها المعنية، وهذا في صالح الدول الأعضاء.

٤٦- وأثيرت أثناء المناقشة عدة نقاط وتعليقات منها ضرورة استخدام موارد الإسكوا وجامعة الدول العربية لخدمة الدول الأعضاء، والتأكيد على أن المزايا النسبية هي القيمة الحقيقية للمنظمتين. ورئي أنه يجب مراعاة الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا لأن الإطار السياسي الأوسع يلزم دول المنطقة بالتكامل.

٤٧- وأكدت الأمين التنفيذي أنه لا يجب أن يفهم أن التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية محل تساؤل، فالتعاون جار بين المنظمتين منذ سنوات عديدة، كما إن هناك قرارا من الأمم المتحدة بعقد اجتماعات دورية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتفعيل التعاون بينهما، وقد كان مقررا عقد اجتماع من هذا القبيل في بيروت أيار/مايو ٢٠٠٥ ، ولكنه، نظرا للظروف السائدة، سيعقد في فترة لاحقة. وأكدت أن العلاقة بين جامعة الدول العربية والإسكوا هي علاقة طيبة، وأن بين الأمين التنفيذي للإسكوا والأمين العام لجامعة الدول العربية تفاهما تاما. ويؤمل التوصل إلى الصيغة المثلى لتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين.

حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٨- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/23/9، وذكرت الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تعقد دوراتها حاليا كل سنتين من السنوات الفردية، وأن لجان الإسكوا الفرعية السبع تعقد دوراتها كل سنتين، ما عدا لجنة النقل التي تعقدها كل سنة. وأضافت أن الإطار الاستراتيجي يوضع في السنوات الزوجية.

ولذلك اقترحت عقد الدورة الوزارية للإسكوا في السنوات الزوجية، مما يتطلب عقد الدورة المقبلة في عام ٢٠٠٦ لمواكبة تواتر الموافقة على الإطار الاستراتيجي. وستعقد الدورة المقبلة للإسكوا في بيروت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ما لم توجه دعوة لعقدها في إحدى الدول الأعضاء.

٤٩- وأقرت اللجنة المقترح المقدم من الأمانة التنفيذية على النحو الوارد في الوثيقة E/ESCWA/23/9.

طاء- ما يستجد من أعمال
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٥٠- قرر المشاركون توجيه برقية شكر وتقدير إلى سيادة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، لرعايته للدورة، ولكرم الضيافة وحسن الوفادة التي خصت بها الجمهورية العربية السورية الوفود المشاركة في الدورة.

الفصل الرابع
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين

٥١- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ مشروع التقرير المقدم عن دورتها الثالثة والعشرين بصيغته الواردة في الوثيقة E/ESCWA/23/10.

الفصل الخامس
تنظيم أعمال الدورة

ألف- المكان وموعد الانعقاد

٥٢- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الثالثة والعشرين في دمشق، في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وناقشت اللجنة، التي عقدت في خمس جلسات، البنود المدرجة على جدول أعمالها.

باء- الافتتاح

٥٣- عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة تحت رعاية سيادة رئيس الجمهورية العربية السورية، الدكتور بشار الأسد. وقد مثل سيادته في هذه الجلسة معالي السيد محمد الحسين، وزير المالية في الجمهورية العربية السورية.

٥٤- وفي بداية الجلسة الافتتاحية ألقى السيد عصام شرف، ممثل جمهورية مصر العربية، بصفته رئيس الدورة الثانية والعشرين، كلمة أشار فيها إلى أن مصر كانت فخورة بعمل الإسكوا خلال فترة رئاستها للدورة، والإنجازات التي حققتها في مجال النقل، ورفع قدرات الدول الأعضاء في التعامل مع العولمة وزيادة قدرتها التفاوضية، وتكثيف البرامج في مجال التدريب وزيادة الدعم الفني للدول الأعضاء. وقال إن الدول

الأعضاء هي بحاجة إلى الخدمات التي تؤمنها الإسكوا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما إن الإسكوا هي بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء الذي يظهر بأشكال عديدة منها الدعم المالي والدعم المعنوي في المحافل العربية والدولية، وخاصة في الجمعية العامة. وأعرب السيد شرف، في ختام كلمته، عن سرور مصر بتسليم رئاسة الدورة إلى الجمهورية العربية السورية.

٥٥- وألقت الأمين التنفيذي للإسكوا كلمة رحبت فيها بالحضور معربة عن شكرها لاستضافة الجمهورية العربية السورية للدورة الثالثة والعشرين للإسكوا. وقالت إن معظم دول المنطقة تمر بظروف عصيبة منها، خصوصا، الحروب والنزاعات، ولكن رغم هذه الصعوبات، تمكنت الإسكوا من تحقيق تقدم ملحوظ في بعض المجالات. وذكرت، بين التطورات التي شهدتها المنطقة، تحسن الأداء الاقتصادي عموما خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وازدياد عائدات النفط، واستقرار أسعار الصرف نسبيا، وبقاء التضخم محدودا، وتحسن قطاع التجارة الخارجية؛ وعلى الرغم من ذلك، مازالت هناك تحديات تواجه دول المنطقة منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ وقلة السائحين الوافدين إلى المنطقة العربية؛ وتدني معدل التجارة البينية؛ واستمرار ارتفاع نسبة الأمية رغم الانخفاض الذي حققته؛ وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة تحدد حقوق الفرد وواجباته؛ ومختلف قضايا السكان.

٥٦- وركزت الأمين التنفيذي على ضرورة السعي الحثيث إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وزيادة التعاون بين دول المنطقة، وتكثيف العمل الجماعي بين مؤسسات وهياكل القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول العربية، وتوجيه نصيب وافر من الاستثمارات نحو الأنشطة الاستثمارية.

٥٧- وتلت الأمين التنفيذي رسالة الأمين العام إلى الدورة الثالثة والعشرين. وفي هذه الرسالة، وجه الأمين العام، في مستهل كلمته، تحية طيبة إلى المشاركين في الدورة. ثم أشار إلى جو التوتر السياسي الذي يسود في المنطقة، فنوه بأن هذا التوتر لم يمنع شعوب هذه المنطقة من السعي الدؤوب إلى إشاعة الحرية وإحراز التقدم وتحقيق الإصلاح. ورأى أن الأمن لا يمكن أن ينفصل عن التنمية، وأنه يلزم، لتحقيق كلا الأمرين، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٥٨- وألقى السيد محمد الحسين، وزير المالية وممثل راعي الدورة، كلمة رحب فيها بالمندوبين، وأكد إيمان بلده بنهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة وبدور الأمم المتحدة في رعاية التعاون الدولي وإحلال السلام في العالم، وخصوصا في المنطقة العربية. وأعلن أن استضافة الجمهورية العربية السورية للدورة تظهر اهتمام هذا البلد، الدائم والمستمر، بالارتقاء بالتعاون والتكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي. وعرض ما حققته الجمهورية العربية السورية من انجازات في هذا السبيل. واختتم كلمته متمنيا للدورة كل النجاح في التوصل إلى نتائج وتوصيات هامة تخدم المنطقة.

جيم- الحضور

٥٩- حضر الدورة ممثلون عن الدول الثلاث عشرة الأعضاء في الإسكوا. وحضرها أيضا، بصفة مراقب، ممثلون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وغير أعضاء في الإسكوا، وممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

٦٠- انتخبت اللجنة في جلستها الأولى، المنعقدة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، السيد عبدالله الدردري، رئيس هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، رئيسا للدورة الثالثة والعشرين؛ والسيد سعد الدين خرما، رئيس وفد فلسطين، والسيد جبارة الصريصري، رئيس وفد المملكة العربية السعودية، نائبين للرئيس؛ والسيد عبد اللطيف بن حماد، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة، مقررا للدورة.

هاء- وثائق التفويض

٦١- عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قدمت إلى الأمين التنفيذي وثائق تفويض الممثلين وفحص أعضاء المكتب هذه الوثائق وتأكدوا من أنها مستوفية للشروط.

واو- جدول الأعمال

٦٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة E/ESCWA/23/1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

"١- افتتاح الدورة الثالثة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم الأعمال المقترح.

٥- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثالثة والعشرين للجنة.

٦- القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا:

(أ) الأمن والسلم وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
(ب) تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الإسكوا؛
(ج) السياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا.

٧- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تنفيذ أنشطة البرنامج العادي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

(ب) الوضع المالي والميزانية؛

(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛

(د) توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية.

٨- مناقشة عامة: مجمل القضايا المطروحة على الدورة الثالثة والعشرين للجنة.

٩- اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي.

١٠- مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١١- التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية.

١٢- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

١٣- ما يستجد من أعمال.

١٤- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين".

٦٣- وفي الجلسة ذاتها وافقت اللجنة على مشروع تنظيم الأعمال لدورتها الثالثة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/23/L.2.

زاي- الوثائق

٦٤- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة السيد شاكر عبد الحميد عربيات
سفير المملكة الأردنية الهاشمية
لدى الجمهورية العربية السورية

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد اللطيف محمد بن حماد
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد حاج عبد الله الجابري
مدير إدارة التعاون الخارجي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عايش محمد الجبر
باحث إعلامي
سفارة الإمارات العربية المتحدة
لدى الجمهورية العربية السورية

مملكة البحرين

معالي السيدة فاطمة محمد البلوشي
وزير الشؤون الاجتماعية

سعادة السيد وحيد مبارك سيار
سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية
العربية السورية

السيدة بدرية يوسف الجيب
مدير إدارة تنمية المجتمعات المحلية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة جميلة عبد الله الكوهجي
مديرة مكتب سعادة وزير الشؤون الاجتماعية

الجمهورية العربية السورية

معالي السيد عبد الله الدردري
رئيس هيئة تخطيط الدولة
السيد محمد بسام السباعي
معاون رئيس هيئة تخطيط الدولة

السيد نادر الشيخ علي
مدير عام إدارة التعاون الدولي
هيئة تخطيط الدولة

السيد رفعت حجازي
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة تخطيط الدولة

السيد محمد غسان الحبش
معاون وزير الاقتصاد والتجارة

السيد سليمان الخطيب
معاون وزير التربية

السيدة ميسون عويتي
معاون مدير التعاون مع المنظمات الدولية
مسؤولة ملف الإسكوا
هيئة تخطيط الدولة

السيد ماهر الرز
مدير إدارة التنمية البشرية والتخطيط الإقليمي
هيئة تخطيط الدولة

السيد عبد المولى النقري
إدارة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية

السيدة ضحى خدام
مدير تمكين المرأة
هيئة تخطيط الدولة

الجمهورية العربية السورية (تابع)

السيد جمعة حجازي
خبير
هيئة تخطيط الدولة

السيدة منال عين ملك
إدارة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية

الدكتور طلال بكفلوني
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الصحية
وزارة الصحة

العميد إبراهيم نصار النصار
مدير إدارة التنظيم والإدارة
وزارة الداخلية

السيدة رحاب خالد شيخ إبراهيم
مستشارة
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد ماهر عبد الحميد رزق
مدير التنمية الريفية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد عبد السلام سلامة
مدير التخطيط والإحصاء
وزارة التربية

السيدة إيهاب موالدي
مدير التخطيط والعلاقات الدولية
وزارة النقل
المؤسسة العامة للمواصلات والنقل

السيد أحمد سليمان الفرحان
وزارة الداخلية

السيد محمود الحفار
مدير الدراسات وشؤون البيئة
وزارة النقل

السيد عاصم القصار
وزارة الصناعة

جمهورية العراق

معالي السيد سلام عودة المالكي
وزير النقل

معالي السيد أجود الشيخ طه حمد
وزير مفوض
وزارة الخارجية

السيد تحسين علوان عينا
قائم بأعمال سفارة جمهورية العراق
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد سامي متي بولص
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

السيد غسان محمد سعيد العبطان
استشاري
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

السيد كاظم طاهر هاشم
معاون مدير عام
الشركة العامة للنقل المائي

السيد عبد الرزاق كاطع حسن
مستشار وزير النقل

السيد صباح عجيل كاظم
مكتب وزير النقل

السيد محمد علي نصيف
مدير عام الدائرة الإدارية
ديوان وزارة النقل العراقية

السيدة سهير علي شرهان
وزارة النقل

السيد عبد الحكيم عباس محمد
مدير فرع الشركة العامة للنقل البري العراقية السورية
وزارة النقل

السيد محمد ذيبان
وزارة النقل

سلطنة عُمان

سعادة الشيخ هلال بن سالم السيابي
سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية العربية السورية

السيد مبروك بن مبارك بن مسعود الهنائي
سكرتير أول
وزارة الخارجية

فلسطين

معالي السيد سعد الدين خرما
وزير النقل والمواصلات

السيد عبد الله محمد إبراهيم عبد الله
وكيل وزارة الخارجية

السيد علي عبد الحميد على شعت
وكيل وزارة النقل والمواصلات
رئيس سلطة الموانئ

السيد محمد مصطفى محمد غضيه
مدير عام
وزارة التخطيط

السيد عبد الحفيظ شعبان نوفل
وكيل مساعد
وزارة الاقتصاد الوطني

دولة قطر

السيد محمد طلميس سعيد الهاجري
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للجمارك والموانئ

السيد أحمد يوسف الماس
مدير إدارة الشؤون البحرية والنقل البري
الهيئة العامة للجمارك والموانئ

السيد راشد طالب المري
خبير شؤون النقل
الهيئة العامة للجمارك والموانئ

السيد أحمد محمد الشيباني
باحث متابعة وتقييم أداء
مجلس التخطيط

دولة الكويت

السيدة سارة أحمد الدويسان
وكيل وزارة التخطيط

السيد حمد مناور حبيب مناور المسيلم
وكيل وزارة مساعد

السيد علي سليمان السعيد
سفير دولة الكويت لدى الجمهورية اللبنانية

السيد بدر عبد الرحمن الرفاعي
مدير إدارة مكتب وكيل وزارة التخطيط

السيد عزيز رحيم الديحاني
قائم بأعمال سفارة الكويت لدى الجمهورية العربية السورية

السيد سامي الزمانان
سكرتير ثان
مسؤول الشؤون الاقتصادية
سفارة دولة الكويت لدى الجمهورية العربية السورية

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد عادل حمية
وزير الأشغال العامة والنقل

السيد عبد الحفيظ القيسي
مدير عام النقل البري والبحري
وزارة الأشغال العامة والنقل

السيد مالك عواضة عاصي
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

معالي السيد عصام شرف
وزير النقل

جمهورية مصر العربية (تابع)

سعادة السيد هاني عبد المنعم خلاف
مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والشرق الأوسط
مندوب مصر لدى جامعة الدول العربية

سعادة السيد حازم عهدي خيرت
سفير جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية
العربية السورية

السيد محمد أمين
مستشار وزير النقل المصري

السيد أشرف الديب
سكرتير ثان
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية
العربية السورية

السيدة أميرة عبد الرحيم
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

معالي السيد جبارة بن عيد الصريصري
وزير النقل

سعادة السيد عبد العزيز محي الدين خوجه
سفير المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عوض الردادي
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن العوهلي
وكيل وزارة النقل

السيد سعود عبد العزيز الجابري
وزير مفوض
وزارة الخارجية

السيد حازم كركتلي
وزير مفوض
وزارة الخارجية

السيد سعيد عبد الوهاب مشيط
اقتصادي
وزارة التجارة والصناعة

السيد محمد ابراهيم الحيزان
مستشار اقتصادي
وزارة المالية

السيد محمد ظافر الشهري
اختصاصي تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد علي بن جبرة غبان
مستشار
وزارة النقل

السيد محمد السويكت
مدير عام الصيانة
وزارة النقل

السيد محمد عبد اللطيف عبد الله قاري
مستشار
المؤسسة العامة للموانئ

السيد وجدي بري
سكرتير معالي وزير النقل
وزارة النقل

السيد فيصل محمد الزواوي
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد سعود عبد الله كاتب
قائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية العربية السورية

الجمهورية اليمنية

السيد محمد سالم عبد الله
وكيل وزارة النقل لقطاع الموانئ والشؤون البحرية

السيد علي محمد متعافي
وكيل وزارة النقل لقطاع النقل البري والجوي

الجمهورية اليمنية (تابع)

السيد مروان محمد حسن الشامي
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية

السيد عبود أحمد عبود باحجاج
مدير عام مكتب وزير النقل

السيد علي ثابت حرمل
مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمر الإسلامي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء في الإسكوا

الاتحاد الروسي

السيد إيغور بلييف
مستشار
سفارة الاتحاد الروسي لدى الجمهورية العربية السورية

ألمانيا

السيد رولند سيغر
سفارة ألمانيا لدى الجمهورية العربية السورية

تونس

سعادة السيد الهادي بن نصر
سفير تونس لدى الجمهورية العربية السورية

السيد منذر ظريف
مستشار أول
سفارة تونس لدى الجمهورية العربية السورية

الجماهيرية العربية الليبية

سعادة السيد جمعة المهدي الغزاني
سفير الجماهيرية العربية الليبية
لدى الجمهورية العربية السورية

السيد خالد سالم سعبان
القسم الاقتصادي
سفارة الجماهيرية العربية الليبية لدى الجمهورية
العربية السورية

رومانيا

السيد بول إيغن فيننتو
مستشار دبلوماسي
سفارة رومانيا لدى الجمهورية العربية السورية

السودان

معالي السيد نجيب الخير عبد الوهاب
وزير دولة
وزارة العلاقات الخارجية

سعادة السيد عبد الحافظ ابراهيم محمد
سفير السودان لدى الجمهورية العربية السورية

سعادة السيد أحمد البخيت
سفير السودان لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة ست النفر محجوب بادي
أمين عام
المجلس القومي للسكان

السيد خالد الخير دفع الله
سكرتير ثالث
وزارة العلاقات الخارجية

الصين

السيد سي بين
ملحق
سفارة الصين لدى الجمهورية العربية السورية

الصين (تابع)

السيد زهنغ كزنغهو
سكرتير ثالث
سفارة الصين لدى الجمهورية العربية السورية

السيدة سون كزياودان
سفارة الصين لدى الجمهورية العربية السورية

السيد كزي زهونغ مي
مستشار تجاري
سفارة الصين لدى الجمهورية العربية السورية

فرنسا

السيدة آني ألفونص
ملحق تجاري
سفارة فرنسا لدى الجمهورية العربية السورية

كوريا

السيد يونغ شول جونغ
مستشار
سفارة كوريا لدى الجمهورية العربية السورية

المغرب

سعادة السيد عبد الوهاب بلوقي
سفير المغرب لدى الجمهورية العربية السورية

السيد محمد الدرويش
مستشار اقتصادي
سفارة المغرب لدى الجمهورية العربية السورية

اليابان

السيد كازوهايدي ناكازاوا
ممثل مقيم
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

جيم- الأمانة العامة

مكتب الممثل الشخصي للأمين العام

السيد جورج نصر
موظف شؤون سياسية

مكتب اللجان الإقليمية

السيدة سلافة البسام
مسؤولة اللجان الإقليمية

مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية

السيد برادفورد سميث
مسؤول شؤون قانونية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدة رينه صباغ
مدير بالإنابة
لبنان

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد علي الزعتري
المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجمهورية العربية السورية

السيدة فوميكو فوكويوكا
الممثل المقيم بالإنابة
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجمهورية العربية السورية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد عبد الحميد الوالي
ممثل المفوضية

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد فريج فينيش
الممثل الإقليمي في المنطقة العربية
لبنان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد كياري ليمون تنغويري
ممثل المنظمة
الجمهورية العربية السورية

السيد كريشنا بيلبيس
موظف برامج إقليمية
الرصد والتقييم
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الأردن

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

السيد ريتشارد كوك
مدير شؤون الوكالة
لبنان

السيدة باتريسيا ماك فيليبس
نائب مدير الوكالة
الجمهورية العربية السورية

برنامج الأغذية العالمي

السيد محمد الكوهني
ممثل
المدير القطري
الجمهورية العربية السورية

السيد بشار عقاد
مساعد
المكتب القطري
الجمهورية العربية السورية

هاء- الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

السيد طالب الرفاعي
مدير إقليمي
لبنان

السيدة شذا الجندي
خدمات البرمجة الإقليمية
لبنان

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد كيرو فيوريللو
ممثل المنظمة
الجمهورية العربية السورية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

السيد محمد جميل صالح عبد الرزاق
مدير المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية
مصر

السيد سليمان سليمان
اختصاصي برامج
ممثل مكتب المنظمة
لبنان

منظمة الصحة العالمية

الدكتور فؤاد حامد مجلد
ممثل المنظمة

واو- المنظمات الحكومية الدولية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السيدة مواهب عبد المنعم خلاف
مدير إدارة السياحة والنقل والكهرباء

السيد عبد العزيز صلاح الدين عبد العزيز بسيوني
خبير النقل البحري

منظمة العمل العربية

السيد سامر فؤاد سعود
اختصاصي في المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد رفيق صالح
رئيس المكتب الإقليمي

منظمة المدن العربية

السيد خالد إبراهيم البديوي
مدير الشؤون الخارجية
الكويت

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

السيد محمد مختار اللبابيدي
مدير إدارة الشؤون الفنية
الكويت

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد محمد علي الرشيد
مدير عام إدارة المنظمات والتعاون الإقليمي
قطاع الشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة لمجلس التعاون

السيد حسن عبد الله آل محمود
مدير إدارة علاقات المنظمات الدولية
قطاع الشؤون السياسية

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي

السيد محمود علي حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
مملكة البحرين

المفوضية الأوروبية

السيدة سارة زينارو
سكرتير ثالث
بعثة المفوضية الأوروبية لدى الجمهورية العربية السورية

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

السيد محمد عبد الله المولى
أمين عام
المملكة العربية السعودية

الاتحاد العربي للصناعات الغذائية

السيد هيثم الجفان
رئيس
العراق

السيد خليل جواد
مدير إقليمي

السيد إسماعيل إسماعيل

السيدة سلمى الجندي
أمينة سر

السيد خليل جواد
المدير الإقليمي
الجمهورية العربية السورية

السيدة نسرين ذكي

السيد عبد الرحيم الزايد

الاتحاد العربي للصناعات الغذائية (تابع)

السيد جاك دانو
مدير
مكتب التنسيق
الولايات المتحدة الأمريكية

المعهد العربي للتخطيط

السيد عيسى محمد عيسى الغزالي
مدير عام
الكويت

الصندوق السعودي للتنمية

السيد يحيى بن كاظم برادة
مستشار
المملكة العربية السعودية

السيد عبد العزيز بن عبد الله الهدلق
كبير أخصائيين
إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

السيد أحمد مزيد
خبير اقتصادي زراعي
الجمهورية العربية السورية

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

السيد علي عبد العزيز سليمان
رئيس تنفيذي
المملكة العربية السعودية

منتدى الفكر العربي

السيد وسام الزهاوي
أمين عام
الأردن

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

السيدة رويدا المعايطة
نائب رئيس الأمين العام
الأردن

ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني

السيدة رابحة أنور الصفدي
عضو هيئة إدارية
الأردن

منظمة كير العالمية

السيدة عاليه مصطفى خليفة
منسقة برامج
الأردن

المجلس الأعلى للمرأة

السيدة ضوية السيد شرف العلوي
معاون الأمين العام لشؤون متابعة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية بدرجة وكيل وزارة مساعد
مملكة البحرين

اتحاد المحامين العرب

السيد نزار السكيف
أمين سر نقابة المحامين
ممثل الأمين العام
الجمهورية العربية السورية

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

السيد منير الحمش
مدير عام
الجمهورية العربية السورية

الاتحاد العربي للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية

السيد جمال ناصر العزاوي
مستشار
الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

السيدة مهى عبد اللطيف
أستاذة

معهد التخطيط

السيد نبيل الخوري
عميد
الجمهورية العربية السورية

معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

السيد عبد الناصر ناصر
الجمهورية العربية السورية

غرفة تجارة دمشق

السيدة صونيا خانجي
عضو مجلس إدارة

السيد محمد أبو الهدى اللحام

غرفة صناعة دمشق

السيد صياح البقاعي
صناعي

غرفة تجارة محافظة ريف دمشق

السيد عدنان النن
رئيس الغرفة

الشركة السورية العراقية للملاحة البحرية

السيد غسان عبد الرزاق العاني
مدير عام
طرطوس، الجمهورية العربية السورية

هيئة مكافحة البطالة

السيد محمد سعيد الحلبي
مستشار الهيئة
الجمهورية العربية السورية

الهيئة السورية لشؤون الأسرة

السيدة سوسن زكزك
خبيرة الجندر والتنمية
الجمهورية العربية السورية

الاتحاد العام النسائي

السيدة سعاد بكور
رئيس الاتحاد
عضو مجلس الشعب
الجمهورية العربية السورية

السيدة رغداء الأحمد
نائب رئيس الاتحاد
رئيس مكتب الإعلام والنشر

الجمعية السورية للبيئة

السيدة ورقاء برمدا
رئيس
الجمهورية العربية السورية

مركز الدراسات للبحوث العلمية

السيد عمرو الأرمنازي
مدير عام
الجمهورية العربية السورية

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

السيدة وداد سعيد موسى عابد
عضو الأمانة العامة ومسؤولة اللجنة الاقتصادية
رام الله، فلسطين

رابطة سيدات دير الأحمر

السيدة دنيا بارود الخوري
مؤسسة ورئيسة جمعية رابطة سيدات دير الأحمر
لبنان

لجنة شؤون المرأة

السيدة سعاد محمد رفيع معرفي
نائب مسؤول البيئة وباحث تخصصي وعلمي
قسم بيولوجيا الهواء في مركز الراشد
لأمراض الحساسية
الكويت

السيدة مريم عبد السلام شعيب
عضو الاتحاد النسائي الكويتي

مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل

السيد محمد حمود سلمان الطريقي
المشرف العام على حملة الأمير سلطان بن عبد العزيز
للرعاية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

السيدة زعفران علي أحمد المهنا
ممثلة مكتب اليمن
المملكة العربية السعودية

السيد ناصر حمود الطريقي
مستشار

السيد خالد عبد المنعم كمال حسن
سكرتير الرئيس

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

السيدة ناهد الزين نعماني
باحثة اقتصادية
لبنان

اتحاد المصارف العربية

السيد بابكر محي الدين إبراهيم
أمين عام مساعد
لبنان

السيد عماد شهاب
مدير الدراسات

السيد بشير أبو الشامات
مدير الشؤون المالية والإدارية

جمعية المبرات الخيرية

السيد فاروق محمد رزق
مدير الدائرة الإعلامية
لبنان

السيد جعفر صالح عقيل
مدير العلاقات الخارجية

مؤسسات الإمام الصدر

السيد حسان الحكيم
لبنان

الصليب الأحمر اللبناني

العميد الركن سليم سركيس ليّون
رئيس الجمعية
لبنان

الهيئة الوطنية للطفل اللبناني

السيدة إميلدا يوسف
أمين سر
لبنان

الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني

السيدة سامية خرطبيل
رئيس الاتحاد
لبنان

السيدة عنبرة محمد سنو كبي
نائب رئيس الاتحاد

نقابة المهندسين

السيد مصطفى إسماعيل فواز
عضو مجلس
لبنان

شركة "مفهوم"

السيد سمير العيطة
مدير عام
فرنسا

الجمعية المصرية لمكافحة مرض الإيدز

السيدة سوسن الشيخ
رئيس الجمعية
مصمم البرامج
مصر

اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة هناء عبد الرحمن هويدي
مدير عام التنمية
اليمن

أخوية السيدة العذراء

الأخت ماري سابين لو غران
فرنسا

الأخت ماري ميريام غيلبرت
فرنسا

حاء- خبراء

السيد عصام الزعيم
رئيس مجلس الإدارة
جمعية العلوم الاقتصادية
الجمهورية العربية السورية

السيد محمود عبد الفضيل
أستاذ اقتصاد
جامعة القاهرة

السيدة هبة نصار
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

السيد معن بشور
أمين عام
المؤتمر القومي العربي

السيد نبيل سكر
مدير تنفيذي
المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار

السيد كريم فرمان
رئيس مجلس إدارة – مدير عام
مركز دراسات مشاركة المرأة العربية

السيد أديب نعمة
مستشار سياسة الحد من الفقر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت	٣	E/ESCWA/23/1
جدول الأعمال المؤقت المشروح	٣	E/ESCWA/23/1/Add.1
تنظيم الأعمال المقترح	٤	E/ESCWA/23/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثالثة والعشرين للجنة	٥	E/ESCWA/23/3
القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا	٦	E/ESCWA/23/4
الأمن والسلم وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٦ (أ)	E/ESCWA/23/4(Part I)
التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الإسكوا	٦ (ب)	E/ESCWA/23/4(Part II)
السياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا	٦ (ج)	E/ESCWA/23/4(Part III)
تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٧	E/ESCWA/23/5
تنفيذ أنشطة البرنامج العادي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧ (أ)	E/ESCWA/23/5(Part I)
التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٤	٧ (أ-١)	E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.1
متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية والعشرين	٧ (أ-٢)	E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2
دراسة إنشاء مركز للأمم المتحدة للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٣٩ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.1
إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٤٠ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.2
تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية: القرار ٢٤١ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.3

العنوان	البند	الرمز
التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: القرار ٢٤٢ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.4
اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي: القرار ٢٤٣ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.5
التعاون بين الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن الموارد المائية المشتركة والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية: القرار ٢٤٤ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.6
مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: القرار ٢٤٥ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.7
وضع خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات: القرار ٢٤٦ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.8
تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا: القرار ٢٤٧ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.9
مشاركة الدول الأعضاء في الإسكوا في برنامج المقارنات الدولية: القرار ٢٤٨ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.10
تعزيز أنشطة الخدمات الاستشارية والتعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٤٩ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.11
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥: القرار ٢٥١ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.12
إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين: القرار ٢٥٢ (د-٢٢)		E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.13
أعمال المتابعة، على الصعيد الإقليمي، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة	٧ (أ-٣)	E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.3
تقارير دورات الأجهزة الفرعية للجنة	٧ (أ-٤)	E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.4
الوضع المالي والميزانية	٧ (ب)	E/ESCWA/23/5(Part II)
برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	٧ (ج)	E/ESCWA/23/5(Part III)
استراتيجية التعاون الفني	٧ (ج-١)	E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.1
أنشطة التعاون الفني	٧ (ج-٢)	E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.2

العنوان	البند	الرمز
البرنامج العادي للتعاون الفني	٧ (ج-٣)	E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.3
توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية	٧ (د)	E/ESCWA/23/5(Part IV)
اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي	٩	E/ESCWA/23/6
مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٠	E/ESCWA/23/7
التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية	١١	E/ESCWA/23/8
موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة	١٢	E/ESCWA/23/9
تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين	١٤	E/ESCWA/23/10
قائمة وثائق الدورة الثالثة والعشرين		E/ESCWA/23/INF.1
قائمة المطبوعات والوثائق التي أصدرتها اللجنة منذ دورتها الثانية والعشرين		E/ESCWA/23/INF.2
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/23/INF.3
مشاريع التعاون الفني المقترحة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧		E/ESCWA/23/INF.4